كلمة ونص

كَبُرَ مقتاً

محمود الصالح

ازدادت في الآونة الأخيرة أهمية العمل الاجتماعي بجميع جوانبه وأصبح من النشاطات اليومية لمختلف الفعاليات الأهلية وحتى الرسمية التي بدأت تأخذ دوراً اجتماعياً من خلال تنظيمها حفلات التكريم للشهداء وذويهم وتأمين احتياجات الأسر الفقيرة، لذلك بدأت الجمعيات الأهلية بالازدياد وبشكل خاص في المناطق الآمنة، البعض منها لأهداف ليست حميدة والكثير منها قام بجهود جبارة تعجز عنها حكومات بحالها، ويقدر البعض أن قيمة ما تنفقه الجمعيات الأهلية على الإعاشة والطبابة والتعليم يصل إلى عشرات المليارات سنوياً، وبالرغم من كل ذلك نجد الجهة المعنية بهذه القضايا وهي وزارة الشؤون الاجتماعية غائبة عن الفعل الحقيقي ولا نلمس لها أي أثر في ذلك في وقت يفترض أن تكون السباقة إلى تنظيم عملية الإغاثة والدعم الاجتماعي والدفع به بشكل يخفف من آثار الحرب المدمرة على بلدنا، وهذا الرأي لا نقدمه مجاناً لأننا من خلال متابعتنا الميدانية وجدنا أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي آخر من يعلم في كل شيء حتى عندما طلبنا منها عدد الجمعيات الأهلية في سورية لم تقدم لنا الرقم بدقة، علماً أنه من البديهي أن يكون ذلك متوافراً لديها من خلال تسجيل كل هذه الجمعيات لديها، وقيل لنا بعد عدة مراجعات ومن باب رفع العتب أن عدد الجمعيات بلغ ١٤٠٠ جمعية تقريباً وليس لدى الوزارة أي قاعدة لبيانات هذه الجمعيات أو نشاطها.

ونتيجة كثرة مراجعاتنا للوزارة من دون جدوى كنا نتجاذب أطراف الحديث مع البعض الذي أسروا لنا أن الجمعيات الحقيقية التي لها دور لا تتفاعل ولا ترد على الوزارة ونحن نقول: إن معهم حقاً لأننا كإعلام مللنا من المراجعة للحصول على معلومات بسيطة من دون جدوى فكيف نريد من الجمعيات أن تتعاون ومع وزارة لا تعرف هي ماذا تريد..!

وعندما قطعنا الأمل من الحصول على الجواب للأسئلة التي طرحناها. طلبنا لقاء السيدة الوزيرة منذ عشرة أيام وقيل لنا إنهم سيتصلون بنا خلال يومين لكن حتى الآن لم يتصل أحد، المستجيب الوحيد هو مدير المكتب الصحفي الذي حاول أن يقدم لنا ما نحتاجه لكن من دون جدوى.

أخيراً نقول: لا يجوز أن نتعاطى مع الأمور بهذه الطريقة وخصوصاً في ظل الأزمة وازدياد احتياجات الناس يوماً بعد آخر في وقت تدعي فيه وزارة الشؤون الاجتماعية أنها تقدم الكثير، لكننا لمسنا بالدليل أنها لا تقدم شيئاً ولا نعرف مبرر وجودها فإذا لم تقم بدورها الاجتماعي والإغاثي والإنساني في هذه الظروف فمتى ستقوم بذلك..؟ هل تنتظر دورها في إعادة الإعمار..؟؟!!

شروط القبول وتعليماته في مدارس المتفوقين

أسعد المقداد

أعلنت وزارة التربية أمس شروط القبول وتعليماته في مدارس المتفوقين للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦م والتي تشتمل على صفوف السابع والثامن والتاسع من مرحلة التعليم الأساسي والشرعي إضافة إلى مرحلة التعليم الثانوي وحددت موعد إجراء اختبار القبول في مدارس المتفوقين للصفين السابع الأساسي والأول الثانوي، يوم الإثنين الواقع في ٢٠١٥/٩/٧م.

ويقبل الطلبة الحاصلون على (٣١٠٠) درجة في شهادة التعليم الأساسي والراغبون في التسجيل في مدارس المتفوقين من دون خضوعهم لاختبار القبول إضافة إلى العدد المسموح به في هذه المدارس.

ويقبل الطلبة الحاصلون على (٣١٠٠) درجة في شهادة التعليم الشرعي في المواد الأساسية(اللغة العربية- الرياضيات- الاجتماعيات- العلوم العامة- اللغة الإنكليزية- اللغة الفرنسية- العقيدة الإسلامية) لأنها موازية لمادة التربية الدينية في التعليم الأساسي وإسقاط علامات باقي المواد الشرعية (التفسير والاستحفاظ والتلاوة-الحديث الشريف-الفقه-الخطابة) والراغبون في التسجيل في مدارس المتفوقين من دون خضوعهم لاختبار القبول إضافة إلى العدد المسموح به في هذه المدارس.

ويقبل في صفوف الثامن والتاسع الأساسيين والثاني والثالث الثانويين الطلاب الذين نجحوا إلى هذه الصفوف في مدارس المتفوقين بنتيجة العام الدراسي٢٠١٤-٢٠١٥م وفق الشروط المعتمدة.

وتبدأ الدراسة في مدارس المتفوقين مع بداية الدوام الرسمي لمدارس (التعليم الأساسي- والثانوية العامة).

وعن شروط القبول في الصف السابع الأساسي:

١- أن يكون حاصلاً على (١٨٠) درجة فما فوق في الصف السادس الأساسي.

٢- عدم الرسوب في أحد صفوف مرحلة التعليم الأساسي.

٣- يجرى للمتقدمين اختبار القبول المركزي يوم الإثنين الواقع في ٢٠١٥/٩/٧م الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً وتوضع للمتقدمين درجات لهذا الاختبار مقدارها (١٠٠) درجة.

٤- أن يحصل التلميذ على (٦٠) درجة فما فوق من أصل (١٠٠) درجة وهي الدرجة العظمى في اختبار القبول المركزي الذي تجريه وزارة التربية.

وفي الصف الأول الثانوي أن يكون حاصلاً على (٢٨٠٠) درجة فما فوق في امتحان شهادة التعليم الأساسي لدورة ٢٠١٥، وأن يكون حاصلاً على (٢٨٠٠) درجة فما فوق في امتحان شهادة التعليم الشرعي لعام ٢٠١٥م من أصل (٣١٠٠) درجة في المواد الأساسية وإسقاط علامات باقي المواد الشرعية (التفسير والاستحفاظ والتلاوة-الحديث الشريف-الفقه-الخطابة).

عدم الرسوب في أحد صفوف مرحلة التعليم الأساسي.

ويتقدم لامتحان القبول الطلبة من المدارس العامة (الرسمية والخاصة) ومدارس المتفوقين ويخضعون للشروط نفسها.

ويجرى للمتقدمين اختبار القبول المركزي يوم الإثنين الواقع في ٢٠١٥/٩/٧ م، الساعة التاسعة صباحاً، وتوضع للمتقدمين درجات لهذا الاختبار مقدارها (١٠٠٠) درجة.

وأن يحصل الطالب على (٦٠٠) درجة فما فوق من أصل (١٠٠٠) درجة وهي الدرجة العظمى في اختبار القبول المركزي الذي تجريه وزارة التربية.

جرائم ممارسة مهنة الصرافة من دون ترخيص في ارتفاع

الأيوبي لـ«الوطن»: هناك خلل واضح في عمل بعض شركات الصرافة والمكاتب وجشع لا محدود لتجار

محمد منار حميجو

كشف المستشار في محكمة النقض ماجد الأيوبي أنه كثرت في الآونة الأخيرة ممارسة مهنة الصرافة من دون ترخيص وذلك بسبب جشع بعض التجار الذي لم يعد له حدود ووجود خلل واضح في بعض الشركات والمكاتب رغم المحاولات العديدة من قبل الحكومة للحفاظ على سعر صرف الليرة.

وأكد الأيوبي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن محاكم الجنايات تنظر حالياً في العديد من الدعاوى المتعلقة في تهريب أشخاص للعملة الأجنبية إلى خارج البلاد، مشيراً إلى أن القانون حدد المبالغ التي يجب أن يحوزها المواطن في أثناء سفره إلى دولة أخرى.

وشدد الأيوبي على ضرورة أن يتقيد منظمو الضبوط بالمادة رقم ٢٠ للقانون ٢٤ الصادر في عام ٢٠٠٦ والتي تنص: أنه لا يجوز تفتيش أو حجز أي شركة صرافة أو مكتب إلا بإذن خطي من المصرف المركزي وذلك عبر مراسلات سرية بين الضابطة العدلية والمصرف المركزي.

> دعاوى أمام القضاء لأشخاص هرّبوا عملات أجنبية

وأوضح الأيوبي أن صدور القانون ١٨ لعام ٢٠١٣ الذي يتضمن تشديد العقوبات على محاولات استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، كان له دور إيجابي في ضبط العديد من الجرائم المتعلقة في مزاولة مهنة الصرافة من دون ترخيص، ولاسيما أنه حوّل العقوبة من جنحوية الوصف إلى جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات، لافتاً إلى ضرورة وجود هذا القانون لمنع التلاعب بسعر الصرف وفرض عقوبات رادعة بحقهم.

وأضاف الأيوبي: إن العقوبة شملت كل من يمارس مهنة الصرافة من دون ترخيص داخل البلاد أو يقوم بنقل الأموال من سورية إلى خارجها، لافتاً إلى أن العقوبة تكون من ثلاث سنوات إلى ١٠ سنوات ومصادرة المبالغ المضبوطة نقداً وأي مبالغ مدونة في القيود الورقية أو الإلكترونية وبغرامة مقدارها ٣ أمثال المبالغ المصادرة.

وبين الأيوبي أن عقوبة نقل الأموال تتراوح من ٣ سنوات إلى ١٥ سنة ومصادرة المبالغ نقداً وبغرامة ثلاثة أمثال المبالغ المصادرة شريطة أن لا تقل عن ٥ ملايين ليرة.

وأكد الأيوبي أن جرائم ممارسة الصرافة من دون ترخيص لا تحتاج إلى آليات لضبطها لأن القانون الصادر أخيراً نص على مواد واضحة في هذا المجال، لذلك فإنه لا يوجد أي داعٍ للاجتهادات باعتبار أن العقوبات الواردة في القانون واضحة ولا تحتاج إلى أي تأويل.

إعادة تأهيل الرعاية الصحية بالتعاون مع «ميدير»

عمار الياسين

شدد وزير الصحة الدكتور نزار يازجي على ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية العاملة بالشأن الصحي في سورية ولاسيما في ظل الظروف الراهنة مما يعزز جهود الوزارة وإستراتيجيتها في إيلاء موضوع خدمات الرعاية الصحية الاهتمام الأكبر والارتقاء بالخدمات الطبية المجانية المقدمة لجميع المواطنين، لافتا إلى ضرورة مراعاة معايير جودة الخدمات الصحية وفقا للأولويات والاحتياجات المحددة من قبل وزارة الصحة.

وفي سياق متصل وقعت وزارة الصحة ومنظمة ميدير أمس مذكرة تفاهم مشتركة في مجال خدمات الصحة العامة بهدف إعادة تأهيل عيادات الرعاية الصحية الأولية المتضررة ودعم جهود الوزارة في توفير خدمات التغذية وبناء القدرات المحلية، وتتضمن المذكرة التي تستمر لمدة عام إعادة تأهيل عيادات الرعاية الصحية الأولية المتضررة بعد إجراء تقييم هندسي لها بحيث تكون قادرة على استيعاب أعداد أكبر من المرضى وانشاء قسم للتغذية في مراكز الرعاية الصحية المختارة، وتلتزم ميدير بتأمين الأدوات السمعية والبصرية والمعدات المكتبية وتكنولوجيا المعلومات اللازمة في العيادات المختارة والإمدادات الطبية إلى جانب التدريب والدارسات الاستقصائية بالتنسيق مع وزارة الصحة.

وأعربت الممثل المقيم لمنظمة ميدير في سورية كلير تونبرج عن استعداد المنظمة لتقديم الخبرات اللازمة التي تدعم جهود وزارة الصحة في ايصال خدمات الرعاية الصحية لمحتاجيها في جميع المناطق، مبينة أن المنظمة ستقوم بتأهيل أول مركز صحي بقيمة ١٥٠ ألف دولار، ومن الجدير ذكره أن (ميدير) منظمة إنسانية مستقلة غير حكومية تعمل في مجالات الصحة والمياه والتغذية والصرف الصحي وتأمين المأوى والبنى التحتية ومختلف احتياجات الأشخاص ولاسيما في حالات الطوارئ.

إغلاق ١١ فرناً مخالفاً في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء ماهر الشعراني إلى أن المديرية تمكنت من تنظيم ٣٦٨ ضبطاً تموينياً مباشراً بحق فعاليات تجارية مخالفة في المحافظة خلال النصف الأول من هذا العام. إضافة إلى ضبط وإغلاق ١١ فرناً مخالفاً لمدد تتراوح بين ٣ و٣٠ يوماً موضحاً أن الضبوط شملت مخالفات تتعلق بالتصرف غير المشروع بالدقيق والخبز التمويني والاتجار به وإنتاج خبز سيئ والنقص بوزن ربطة الخبز والبيع بسعر زائد وعدم مسك سجل حركة الدقيق التمويني أو التدوين على سجل الدقيق والتوقف عن العمل من أفران دون أذن مسبق، وعدم عجن كامل المخصص من الدقيق التمويني، إضافة إلى مصادرة ٥٠٠ كغ و٨٥ كيساً من الدقيق التمويني معدة للتهريب وتسليم الكميات المصادرة إلى دائرة المطاحن في السويداء، إضافة إلى حجز ومصادرة ١٤١٠ ربطات خبز تمويني معدة للتصرف غير المشروع وإحالة المخالفين للقضاء المختص أصولا.

ولفت الشعراني إلى أن دائرة حماية المستهلك بالتعاون مع الجهات المختصة صادرت خلال حزيران الماضي ٦٥ كيس دقيق تمويني زنة كل منها ٥٠ كغ معدة للتهريب ضمن سيارتين وأحالت المخالفين إلى القضاء.

دورة امتحانية للمقررات غير المتماثلة لطلاب التخرج في جامعتي «حلب والفرات»

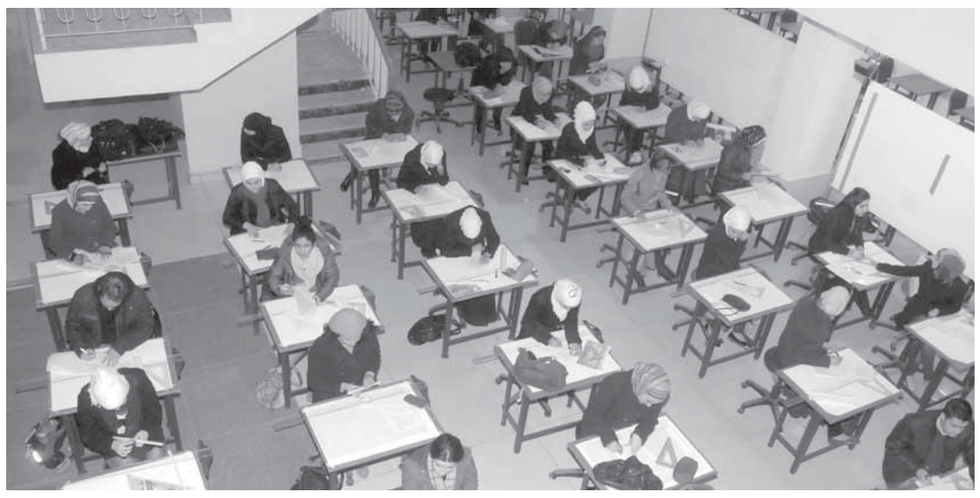

فادي بك الشريف

بعد مطالبات مستمرة نقلتها «الوطن» لأعداد كبيرة من طلاب جامعتي حلب والفرات ممن يتوقف تخرجهم على مادة أو مادتين غير متماثلتين استجابت وزارة التعليم العالي للمطالب بالموافقة على إجراء دورة امتحانية للمقررات غير المتماثلة لطلاب التخرج المداومين في الجامعات الأخرى، وذلك بعد أن أكد رئيسا جامعتي حلب الدكتور مصطفى أفيوني، والفرات علي العلي لـ«الوطن» أن هناك دراسة رفعت للوزارة حول هذا الموضوع بهدف إنصاف الطلاب.

وفي سياق متصل استعرض مجلس التعليم العالي في جلسته أمس برئاسة وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني القرارات الأخيرة بخصوص تشميل كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم الإدارية بالفحص الوطني ليتم على مرحلتين: الأولى بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٥- ٢٠١٦ للقبول في الدراسات العليا والمرحلة الثانية بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ كشرط للتخرج وستصدر لاحقاً التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا الامتحان من المجلس.

وبيّن الدكتور المارديني أن القرار يأتي في إطار التوجه الإستراتيجي لضمان أمننا العلمي من خلال تبني حزمة من الآليات أهمها الفحص الوطني كخط دفاع يؤمن جودة شهاداتنا ويعمل صمام أمان لدخول الخريجين في الوسط العملي وممارسة مهنتهم بالشكل الأنسب.

وأشار إلى الثقة بوعي الطلاب وحرصهم على مصلحتهم ومصلحة بلدهم، وثقتهم بمؤسساتهم التعليمية التي تعمل على حماية مستقبلهم ومستقبل سورية وتحرص على مصلحة الطالب وسمعة الشهادة السورية، وإلى مشاركتهم لنا في الطموح إلى خريج يليق بالشهادة السورية والمهنة التي سيمثل بها سمعة البلد ومنظومة التعليم العالي.

وأشار إلى أن المجلس هو الجهة المعنية برسم إستراتيجية التعليم العالي والجهة الأكفأ لاتخاذ القرارات الرشيدة لضمان جودة التعليم من خلال اعتماد الفحص الوطني لعدد من الفروع الطبية والهندسية وتعميمه تباعاً على مختلف الاختصاصات النظرية والتطبيقية، وتشكيل هيئة أو بورد لهذه الاختصاصات لوضع معايير أساسية للخريج، مشيراً إلى أن التحضيرات جارية لإقامة ورشة تعريفية حول الامتحان الوطني قريباً.

وأكد الوزير أن اختيار أسئلة الامتحان الوطني يوائم الحد الأدنى من المعرفة والمهارات للطالب الذي لا يجب أن يتخرج إلا باكتسابها والتي تخوّله ليتمكن من مهنته، ويتم من خلال الأسئلة المدروسة التركيز على حاجات المجتمع وتحفيز التفكير النقدي لدى الطلاب.

وأجمع الحضور على أهمية الفحص الوطني كأداة معيارية موحدة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، تقارن بين الجامعات سواء الحكومية منها أم الخاصة لتحقيق الحد الأدنى من متابعة جودة العملية التعليمية، وتسهم في تقييم جودة أداء وقدرات المؤسسات التعليمية التي تأثر بعضها في ظل الظروف الحالية نتيجة الأزمة الراهنة وخاصة في المناطق الساخنة.

مدير آثار درعا: تهدم سرير بنت الملك وتضرر دير الراهب ومبرك الناقة

درعا- الوطن

تزخر معظم بقع حوران بمواقع أثرية تدل على تعاقب حضارات عريقة، ويمكن الحديث عن قلاع وحصون ومعابد ومساجد وبيوت فخمة تعود للفترات البرونزية والنبطية والرومانية والكلاسيكية والإسلامية ولكن في ظل الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد طال معظم المواقع التخريب والنهب والتنقيب العلني ما يشكل تهديداً خطراً لطمس معالمنا الحضارية والتاريخية، وذكر رئيس دائرة آثار درعا الدكتور محمد خير نصر الله أن مدينة بصرى المسجلة على لائحة التراث العالمي تعرضت لأضرار جزئية وكلية حيث تهدم سرير بنت الملك بشكل كامل وتضررت بشكل متفاوت كل من مدرسة أبي الفداء والجامع العمري ومبرك الناقة ومسجد فاطمة ودير الراهب بحيرا وكنيسة مارجرجيوس وباخوس، وكذلك معالم قلعة المزيريب، وتقاس على ذلك التلول وفي مقدمتها تل الأشعري الذي يزخر بحضارات عديدة تعود لعصور ما قبل التاريخ وانتهاء بالعصور الإسلامية وقد تعرض لتنقيبات مكثفة وبآليات ثقيلة وبورش منظمة بحثاً عن الكنوز والدفائن، إضافة إلى تلول بيت كار وعشرتة وأم حوران والطيبة وغيرها، كما تعرضت مباني ومحطات الخط الحديد الحجازي في وادي اليرموك وعرز ومدينة درعا لتهدم أجزاء منها ونهب حجارتها بعد الحفر والتنقيب فيها، بالتوازي مع تضرر أغلبية البلدات القديمة والبيوت الأثرية المهمة إلى درجة هدم بيوت رومانية وبيزنطية، وأشار رئيس الدائرة إلى اتخاذ عدة إجراءات قانونية لحماية الممتلكات الثقافية وفقاً لقانون الآثار رقم ٢٢٢ والتعاون مع منظمات دولية لمنع الاتجار بالآثار والأهم من كل ذلك ضرورة تعاون المجتمع المحلي في الحفاظ على موروثنا الحضاري الذي يعتبر ملكنا وملك الأجيال القادمة ولا يجوز التهاون والتفريط به وبما يمسح أجزاء مهمّة من سجلنا وتاريخنا الحضاري.

«أهلاً طرطوس» في يومه الثاني تكريم شهداء وجولة سياحية

طرطوس – الوطن

ضمن فعاليات مهرجان (أهلاً طرطوس صيف ٢٠١٥) الذي تقيمه الشركة السورية للنقل والسياحة قام وزير السياحة المهندس بشر يازجي راعي المهرجان برفقة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ماجد حسان صفية وأمين فرع الحزب ومحافظ طرطوس ومدير الشركة السورية للنقل والسياحة بتكريم ٣٦ أسرة شهيد ممن قدموا شهيدين بطلين على مذبح الوطن، تخلل حفل التكريم الذي جرى في مديرية السياحة بطرطوس كلمة لوزير السياحة أكد من خلالها أن أسر الشهداء أمانة في أعناقنا وأنه لا خوف على سورية بتضحية أبنائها الشرفاء ودمائهم الطاهرة التي ستكتب انتصار الوطن بقيادة الرئيس بشار الأسد.

من جهته محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى قال: إن مورثات الشيخ صالح العلي والقائد الخالد حافظ الأسد تجري في عروق أبناء الساحل وكما ضحى الآباء سيقدم الأبناء أروع صور البطولة لخلاص الوطن بعزيمة أبنائه وحكمة قائده.

بدوره مدير الشركة السورية للنقل والسياحة الدكتور ناصر قيدبان أكد أن مهرجان «أهلاً طرطوس» هو استكمال لمهرجان السياحة الذي تم إطلاقه بداية أيار والغاية منه تشجيع السياحة الداخلية والتدخل الإيجابي لخفض أسعار ارتياد المناطق السياحية لأصحاب الدخل المحدود، إضافة إلى الأنشطة الفنية والثقافية وتكريم أسر الشهداء مؤكداً أن جزءاً من ريع المهرجان سيخصص لعائلات الشهداء.